

الخاتمة كان التعمين في البداية محكوماً بإصلاحات التعليم والتنوع الصناعي ولاحقاً بقوانين العمل وحظر إصدار وتجديد 4.0 تأشيرات الوافدين. كانت هذه التشريعات الأحداث الهامة التي حدثت في البلاد فيما يتعلق بالتعمين. كانت سياسة التعليم هي العملية الأولية في تحقيق الخطة ، مع التركيز الرئيسي على تزويد المواطنين بالمهارات اللازمة للمشاركة التنافسية في التنمية الاقتصادية للبلد. أدت سياسة التعليم إلى زيادة عدد الخريجين في الدولة ، الأمر الذي طرح مشكلة بطالة في البلاد. لمعالجة مشكلة البطالة والاستمرار في ضمان استيعاب المواطنين العمانيين في سوق العمل ، شرعت الدولة في برنامج تنوع لزيادة الفرص. يتكون برنامج التنوع من شركات مختارة خطت لها الحكومة لزيادة معدل المشاركة العمانية من خلال توفير الحوافز ومواءمة المتطلبات مع إصلاحات التعليم. كانت قوانين العمل وسيلة لضمان امتثال الشركة لسياسة الحكومة ، وزيادة مشاركتها على مستوى الشركات للإسراع في تنفيذ الخطة. تم تطبيق قوانين العمل باستخدام الحصر القصوى والصناعية ، ربما كانت الخطوة الأكثر فاعلية في ضمان تنفيذ التعمين هي حظر التأشيرات ، مما أدى إلى خفض إجمالي عدد السكان وزيادة مشاركة العمالة الوطنية. على الرغم من أن العملية كانت بطيئة ، ويمكن الشعور بتأثيرها عبر اقتصاد البلاد من خلال زيادة فرص العمل والتوظيف للمواطنين العمانيين. يتم استخدام طرق مختلفة لجمع البيانات. بالنسبة لهذا البحث ، سأقوم بتضمين طريقتين. سيشمل جمع البيانات العديد من أصحاب المصلحة في دولة عمان وكيف يرون تأميم الدولة لتحقيق أفضل رضا وظيفي ، هناك طرق مختلفة لمنهجية تصنيف المعلومات التي تم أخذها في الاعتبار من قبل المحلل للحصول على ردود الفعل الأكثر تطرفاً للحصول على معلومات أكثر صلة ونتائج أكثر فائدة. كان سبب المراجعة هو زيادة فهم وجهة نظر العاملات لاستراتيجية التعمين والتمييز بين العوامل التي تعزز وتحتم إمكانية استخدام النهج في بيئة العمل وفيما يتعلق بتحقيق هدفها. البيئة وفيما يتعلق بتحقيق هدفها المتمثل في تحسين الموارد البشرية الوطنية. تم إجراء المقابلات بشكل إضافي مع مشرفي المؤسسات قيد التحقيق لتمييز كيفية تنفيذ استراتيجية التعمين وما هي الآثار المترتبة على توطين عمان.